مجلس التعاون

قطر تتربع على عرش الغاز المسال في العالم

الدوحة/متابعات

طبقاً لآخر الدراسات الإحصائية لوكالة الطاقة العالمية تجلس كل من قطر وإيران على 30٪ من اجمالي احتياط الغاز المسال في العالم.

ولكن بالرغم من ذلك فانه ضمن منطقة الخليج تبقى القدرة علي تلبية الطلب الإقليمي المتزايد للغاز الطبيعي المسال غير كافية لاسباب عديدة وقت تسعي فيه قطر بخطي ثابتة ومتسارعة لتكون المورد الأول في العالم لهذا الوقود.

وتشير كل الخطط إلي ان دولة قطر ممثلة بشركة قطر غاز علي اعتبارها الجهة المجهزة للغاز ستكون أكبر منتج للغاز الطبيعي المسال في العالم بحلول عام 2010.

ومع ذلك فان التركيز ينصب علي ضمان افضل العقود والشروط لتصدير غازها علي الصعيد العالمي فقد اعطيت الاسبقية الأولي الي تجهيز أوروبا والولايات المتحدة وآسيا بدلا من جيرانها دول الخليج.

ففي عام 2006 تم منح مشروع مشترك بين قطر وشركة اكسون موبيل ضمن عقد قدرت قيمته بحوالي أربعة ملايين جنيه استرليني إلي شركات يابانية وفرنسية لبناء مصنع لتسييل الغاز لتجهيزه للأسواق الأمريكية.

وفي الوقت نفسه، وبالرغم من وجود مصانع لدي قطر لتجهيز شبكة غاز طبيعي داخلية في منطقة الخليج، تجري عملية محدودة لمد انابيب تحت البحر ترتبط بدولة الإمارات العربية المتحدة ويتوقع لها ان تمتد الي مسافات أخري ويطلق علي هذا المشروع دولفين وقد دشن في عام 2005 وسعة الانابيب فيه تقدر بملياري قدم مكعب أو 57 مليون متر مكعب وتمتد من قطر إلي امارة أبوظبي ومؤخراً تتجه النوايا الي توسيع مد الانابيب لتصل الي امارة الفجيرة ومن المفترض ان النية تتجه ايضا الي توسعة الشبكة في المستقبل لتصل حتي سلطنة عمان حيث من المؤمل ان يشمل مشروع دولفين السلطنة في العام المقبل.

لكن مشروع دولفين الذي تترتب عليه التزامات تعاقدية يجهز الغاز بمستويات أقل مما تحتاجه دولة الامارات العربية والتي تتزايد احتياجاتها بشكل سريع.

وتشير معظم الدلائل الي ان احتياجات الامارات من الغاز ستضاعف بحلول 2015 من خمسة بلايين قدم مكعب في اليوم في الوقت الحالي حيث يمكن ان تصل إلي 15 بليون قدم مكعب بحلول عام 2020.

والجدير بالذكر ان قطر لديها مشاريع مستقبلية كثيرة ومع شركات عالمية معروفة ولديها باعها الكبير في السوق وتركز جهودها لتصبح أكبر منتج للغاز الطبيعي المسال في العالم.

وعلي صعيد آخر فان عدم قدرة الامارات العربية علي الحصول علي كفايتها من الغاز من كل من قطر وإيران يعني ان امارتها الشمالية كرأس الخيمة والفجيرة قد تحركتا من أجل استيراد الوقود الديزل والفحم لتلبية الاحتياجات في مجال توليد الطاقة.

وهناك بلد خليجي آخر يسعي للحصول علي الغاز القطري هو الكويت والتي تأمل أن يبدأ التصدير من منتصف 2009 وذلك بعد مفاوضات طويلة اثمرت عن عقود مهمة.

وهكذا يبدو ان قطر ذاهبة لأن تكون الدولة الرئيسية التي تغذي دول المنطقة بالغاز الطبيعي الذي يعتبر انقي مرتين عند الحرق من النفط وتشير كل التوقعات والدراسات الي زيادة الطلب عليه قد تصل إلي 50 ٪ خلال ال25 سنة المقبلة.

الدوحة

أضواء

حوار الأديان ؟

تدور في هذه الأيام التعليقات وتبادل الرأي حول فكرة جديدة أطلقها رائد التجديد المفيد الملك عبدالله بن عبدالعزيز خادم الحرمين الشريفين، وهي فكرة بناءة تقود إلى الفهم الناتج عن استقبال الفكرة وتداولها ومن ثم الخروج برأي مبني على الأدلة التي يقدمها هذا الطرف أو ذاك، ما لم يتعصب أحد الأطراف تعصباً أعمى لما يميل إليه.

فالأديان السماوية أساسها واحد ومنطلقاتها متقاربة، وإن حدث اختلاف فيما بينها فإنه لا يمس جوهر التوحيد ولا إخلاص العبادة، فالله لا شريك له في كل رسالة سماوية منذ عهد آدم وحتى قيام الساعة.

لكن العبادات قد يحدث فيها من حيث اسلوب أدائها أو أوقاتها قد تختلف وليس ذلك بناء على اجتهادات شخصية وإنما بناء على ما أتى التوراة أو الإنجيل أو الزبور، وليس ما بني على اجتهادات مذهبية فردية أو جماعية.

والحوار عادة ما يكون أسلوباً لتبادل الأدلة واستكشافها، وتوضيح ما غمض منها، فإذا ما تم ذلك بأسلوب -غير انفعالي- فإن ذلك أدعى إلى تشرب الفكرة المطروحة واستيضاح ما كان غامضاً أو غير واضح منها.

والحوار الهادئ هو الأسلوب الأقرب الى الاقتناع والإقناع، بينما يحول دون ذلك ما قد يحاول فرضه هذا الطرف على الآخر، وليس بالضرورة أن يؤدي الحوار إلى التخلي عن مذهب إلى آخر وإن كان الهدوء والموضوعية وسيلتين للانتقال من مذهب ديني إلى آخر، ومن لم يقتنع بالحوار فلن يدعوه الضغط إلى الاقتناع وإن تظاهر بذلك فالله سبحانه يخاطبنا نحن المسلمين بقوله: «ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن إلا الذين ظلموا منهم وقولوا آمنا بما أنزل إلينا وما أنزل إليكم وإلهنا وإلهكم واحد ونحن له مسلمون» (المجادلة).

ويقول الله تعالى في سورة البقرة: «آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا نفرق بين أحد من رسله وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير».

إذن فإن أساليب الدعوة الناجحة لا تقوم على الضغط وفرض الرأي، فالرسول صلى الله عليه وسلم لم يفرض على عمه أبي طالب دخول الإسلام فرضاً وإنما دعاه بالحسنى ولكن الله -لحكمة لا يعلمها إلا هو- لم يهده إلى الاستجابة لدعوة ابن أخيه الذي كان يعامله معاملة الابن المدلل.

لكن كثيرين ممن جرى إبلاغهم بحقائق الإسلام دخلوا فيه عن قناعة فتحولوا إلى جنود يضحون بأنفسهم وأموالهم وأرواحهم في سبيل نشر الإسلام والدفاع عنه ولعل الصحابي الجليل خالد بن الوليد -رضي الله عنه- كان من تلك الفئة خير دليل.

ومنذ عهد النبوة وحتى يومنا هذا فإن الحوار قاد كثيراً من أتباع الديانات الأخرى إلى دخول الإسلام واعتناقه عن قناعة، في حين أن الذين لم يجدوا أسلوباً حوارياً مقنعاً لم يستجيبوا لمن دعاهم، وإن فعلوا فالأرجح أن إسلامهم كان ظاهرياً لا تسنده القناعة.

إن خادم الحرمين الشريفين بزيارته التاريخية لروما ومقابلة البابا ثم بعد ذلك إطلاقه الدعوة إلى حوار بين الأديان السماوية إنما يفعل ذلك بروح بناءة هدفها البعد عن المهاترات والنزاعات التي تسيء أكثر مما تنفع، وتفرق أكثر مما تجمع، وتستعدي أكثر مما تؤلف القلوب.

حمود البدر

ولعل المحاولات التي يقودها بعض المغرضين في بعض المجتمعات مثل هولندا والدانمراك إنما دفعهم إليها بعض الممارسات المتطرفة من بعض الدعاة الذين يظنون أن أسلوب الضغط ورفع الصوت واستخدام بعض الألفاظ النابية لوصف هذه الفئة أو تلك هو الأسلم، ولو أن دعاة الإسلام والمتحمسين له اتبعوا أسلوب نبيهم وتقيدوا بتعليمات رب العالمين لكان ذلك أدعى إلى تلافي ردود الفعل النابية التي هي سلوك انساني قبل أن يكون لمجموعة أو فرق معينة والتي صرنا نسمعها ونرى أفواه مطلقيها ونقرأ ما يصدر عن من يفضلونها على العقل والمنطق.

كما أن التحاور مع أتباع الديانات (التي لم يثبت أنها سماوية) قد يهديهم إلى ما فيه هدايتهم إلى الديانة الإسلامية، ومع ذلك فلا أرى بأساً من الاستماع إليهم وإسماعهم ما لدينا من حجج ودعائم تقيم عليهم الحجة إن لم يستجيبوا، وعلى العكس من ذلك تهب من أقنعهم الأجر على ذلك.

فشكراً لمليكنا المفدى على هذا التوجه الحيوي الذي طال انتظاره، والشكر موصول لكل من سوف يسهم في الحوار بأسلوب بنّاء.

عن/ صحيفة(عكاظ) السعودية

ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الكويت إلى 7.5 ٪

الكويت/كونا

قال بنك كريدي سويس انه بالرغم من الثروات الضخمة التي هطلت على الكويت خلال عام 2007، الا ان هذا العام كان عام التحديات بالنسبة للاقتصاد الكويتي.

وتوقع البنك ان يسارع الانفاق الحكومي من وتيرة النمو الاقتصادي الكلي خلال العام الحالي ،مشيرا الى ان الكويت تخطط لاستيراد الغاز الطبيعي المسال من قطر خلال فترة ذروة الطلب على الطاقة.

وقد جاء ذلك في التقرير ربع السنوي الذي اصدره البنك عن الاوضاع الاقتصادية والسياسية في الكويت عن الفترة حتى نهاية مارس الماضي، وقال البنك ان نسبة التضخم ارتفعت الى 7.3٪ عن العام السابق كما في اكتوبر الماضي، وان عرض النقد يسجل ارتفاعا حادا في عام 2008.

وقال ان بنك الكويت المركزي خفض اسعار الفائدة بعد تخفيض مفاجئ لاسعار الفائدة الرئيسية قام به مجلس الاحتياطي الفيدرالي الامريكي في 22 يناير الماضي، الا ان بنك الكويت المركزي لم يحدث اية ردة فعل على تخفيض الفيدرالي لسعر الفائدة في 18 مارس الماضي.

واضاف البنك ان الكويت تبنت سياسة محافظة للغاية فيما يتعلق بتقدير الايرادات الحكومية للعام المالي 2009/2008 على نحو يتوافق والسياسة العامة التي تنتهجها، كما تنبأ بان تحقق فائضا ماليا قياسيا خلال السنة المالية الحالية، مبينا حسب راي البنك، ان الحسابات الكويتية مع الخارج ستمضي في تسجيل فوائض قياسية على المدى المنظور.

واشار التقرير الى القرار الذي صدر بتخفيض الضرائب المفروضة على الشركات الاجنبية العاملة في الكويت قائلا انه كان خطوة ضرورية طال انتظارها.

النمو الاقتصادي

وقال كريدي سويس أنه بالرغم من تدفق الثروات النفطية الضخمة، فقد شهد الاقتصاد الكويتي جملة من التحديات في عام 2007. ففي اعقاب نمو بلغ في المتوسط 11٪ خلال السنوات الاربع الماضية، وجد الاقتصاد الكويتي نفسه غير قادر على المحافظة على هذه الوتيرة من النمو السريع، وذلك في ظل مواجهته حالات نقص حادة في العمالة الماهرة والسلع الراسمالية، فضلا عن الضغوط التضخمية المتنامية.

غير ان البنك مع ذلك توقع ان يكون الاقتصاد الكويتي قد ودع عام 2007 محققا معدل نمو مرموقا يبلغ 5.5٪. وقال انه لولا التقيد بحصة انتاج النفط المقررة من قبل اوبك، لكان نمو الاقتصاد الكويتي - في راي البنك - قد تجاوز بسهولة معدل 6٪ على الاقل. ولما كان من المتوقع ان يرتفع انتاج النفط بصورة متواضعة على الاقل خلال العام المقبل وفقا لقرار اوبك اواخر العام الماضي بزيادة حصص انتاج الدول الاعضاء، فان من الضروري ان يسجل القطاع النفطي مساهمة ايجابية في تعزيز النمو الاقتصادي خلال عام 2008. وعلاوة على ذلك، فانه في ظل الارتفاع الحتمي والمتواصل في اسعار النفط العالمية، فان الايرادات النفطية ستعزز مسيرة النمو في القطاعات غير النفطية، والتي تشهد نموا سريعا، وعلى الاخص قطاعي الخدمات والعقار.

مصدر التمويل الاول

وتوقع كريدي سويس ان يستمر قطاع النفط على المدى القصير في المساهمة بنسبة كبيرة (40٪ او اكثر) من الاقتصاد. وقال ان هذا القطاع سيبقى مصدر التمويل الاول للانفاق الحكومي. وانه مع توقعات بقاء اسعار النفط مرتفعة طيلة عام 2008، فان الحسابات الخارجية والداخلية في الكويت ستبقى متمتعة بفوائض عالية. وبالمقابل فان المصروفات الحكومية ستتواصل في تعزيز التوسع الاقتصادي نظرا لان طلب القطاع الخاص يعتبر الى حد كبير معتمدا على مصروفات القطاع العام. وسيبقى الميزان المالي الكويتي في حالة فائض كبير من وجهة نظرنا حتى لو تراجعت اسعار النفط، بما يعني قدرة الحكومة على مواصلة وتيرة الانفاق الحالية بارتياح خلال المستقبل المنظور.

ومن الضروري ان يبقى الطلب المحلي والانفاق على الاستثمارات في نمو قوي على الاقل لمدة سنة اخرى، وبالفعل، فان قرارات قد اتخذت لزيادة مبالغ الدعم الحكومي ورفع رواتب موظفي القطاع العام وتعظيم الانفاق على مشاريع البنى التحتية، ما يعني ان المصروفات الحكومية ستوفر دعما ضخما للنمو الاقتصادي في عام 2008.

ونتيجة لذلك نتوقع ان يحقق النمو الاقتصادي انتعاشا قويا يصل الى 7.5٪ في عام 2008 مقارنة مع 5.5٪ في العام الذي سبقه. ومن أهم القطاعات التي سيطالها هذا النمو، العقار والخدمات وعلى الاخص النقل والتمويل والانشاءات. ومع ذلك فان مزيدا من التوسع في الانتاج النفطي تعترضه اليوم عوائق متزايدة تتعلق بالطاقة الانتاجية.

النمط الاستهلاكي

وبرغم كونها واحدة من اكبر مصدري النفط في العالم، الا ان الكويت لم تكن محصنة ضد مشاكل نقص الطاقة، اذ ان الدعم الحكومي الكبير لمشتقات الطاقة ساعد على ترويج انماط استهلاكية مفرطة وحض على نمو سريع في معدلات الاستهلاك، الامر الذي ادى بدوره الى نقص في امدادات الغاز. ونرى من وجهة نظرنا ان الكويت اصبحت اليوم في حاجة ماسة الى تامين امدادات اضافية من الغاز لمواجهة متطلبات الطاقة لديها واللازمة لتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه. وبالفعل فقد ادى نقص الغاز الى حالات من انقطاع التيار الكهربائي المبرمج على نطاق واسع في مختلف انحاء الكويت خلال مواسم الصيف الماضية. وقد

الكويت

اضطرت الحكومة، ازاء نقص مدخلات الغاز المحلي الى السعي خارج الحدود بحثا عن مصادر غاز خارجية.

التضخم والسياسة النقدية

سجل مؤشر اسعار المستهلك في الكويت معدلا قياسيا بلغ 7.3٪ في اكتوبر الماضي، مرتفعا عن 6.2٪ في الشهر الذي سبقه. وقد تراجع المؤشر في شهر نوفمبر الى 6.7٪ كنتيجة جزئية للعطلات الدينية والاسلامية. اما في شهر ديسمبر، فقد تولى قيادة ارتفاع مؤشر اسعار المستهلك، النمو القوي في تكلفة الاسكان والتي بلغت نسبتها 12.6٪ سنويا، والزيادة القوية في اسعار المواد الغذائية بوقع 4.4٪. وبرغم تنامي الضغوط التضخمية خلال الاشهر القليلة الماضية، الا ان مشكلة التضخم في الكويت لا تعتبر حادة على نحو ما هي عليه في قطر والامارات.

وقد خرجت الكويت عن اجماع دول مجلس التعاون الخليجي عندما فكت ارتباط عملتها بالدولار الامريكي في مايو من عام 2007 في مساع تهدف الى كبح جماح التضخم. ومنذ ذلك الوقت اكتسب الدينار اكثر من 6٪ في سعر صرفه، على ان النمو السريع والمتواصل في اسعار المستهلك منذ اغسطس 2007 يوحي بان تعزيز قوة الدينار لم يكن يتم على نحو كاف لاستيعاب ضغوط التضخم المتنامية.

غير كافية

ومن اجل تخفيف اثار التضخم المتصاعد على الجمهور، تبنت السلطات في الاونة الاخيرة خططا لزيادة الدعم للافراد على السلع الغذائية ومواد البناء، وستبادر الحكومة الى دعم تكاليف مواد البناء بما فيها الحديد والاسمنت والكونكريت، كما ستقدم دعما اضافيا لمن يدينون بقروض عقارية بهدف تعزيز عرض البيوت وتوفير تداولها للمواطنين. كما اقرت الحكومة زيادة في رواتب العاملين في القطاعين العام والخاص لمواجهة اثار التضخم، ووافقت على زيادة رواتب العاملين الشهرية بنسب تتراوح بين 14٪ و17٪ ورفع قيمة الضمان الاجتماعي للمتقاعدين. وقد قوبلت هذه الاجراءات بمعارضة مجلس الامة، الذي اعتبرها غير كافية لمواجهة الارتفاع الكبير في اسعار السلع الاستهلاكية. وبالفعل فقبيل حله في التاسع عشر من مارس، اخذ المجلس على نفسه عهدا باصدار قانون يتضمن زيادات اضافية، وذهب بعض الاعضاء الى حد المطالبة بزيادات تصل الى 70٪ تاسيسا على ادعاءات بان بعض اسعار السلع قد تضاعفت في غضون بضعة اسابيع فقط.

ونقدر ان معدل التضخم السنوي قد ارتفع من 3.1٪ في عام 2006 الى 5.4٪ في عام 2007، كما انه ارتفع الى 7٪ في ديسمبر 2007مقارنة مع 3.6٪ في نفس الشهر من عام 2006. وتوقع الان ان يواصل معدل التضخم نموه الى 8.6٪ بحلول ديسمبر 2008 نتيجة للضغوط الشعبية الرامية الى تخفيف اثار ارتفاع الاسعار على المستهلك. وفي ضوء المركز المالي القوي الذي تتمتع به الدولة، فان مثل ذلك الدعم يمكن زيادته مرات قادمة لتحاشي الاستياء الشعبي.

عرض النقد

اما عرض النقد فقد سجل نموا في اتجاه تصاعدي قوي، كما تعزز الاقراض المقدم الى قطاعات الاقتصاد المختلفة على نحو كبير. وارتفع الاقراض المحلي بنسبة 62.9٪ خلال عام 2007، كما ارتفع بنسبة اضافية قدرها 3.9٪ خلال الشهرين الاول والثاني من عام 2008. واذا ما استمر مجلس الاحتياط الفيدرالي في سياسة تخفيض اسعار الفائدة خلال الاشهر المقبلة، فربما تجد الكويت نفسها مدفوعة الى تخفيض سعر اعادة الشراء و/ او سعر الخصم، الامر الذي قد يزيد من حمى نمو الاقراض المحلي. وبالفعل ففي ضوء السياسة المالية الحكومية التوسعية، فان السياسة النقدية ستبقى مضاعفة. تستهدف سرعة اتاحة الائتمان من خلال زيادة عرض النقود. ونتيجة لذلك فاننا نتوقع نموا سريعا وحادا في معدل عرض النقد بمفهوميه الضيق والواسع خلال عام 2008 ليصل الى 22٪ و27٪ على التوالي بحلول شهر ديسمبر.

السياسة المالية

من المرجح ان تكون الكويت قد حققت فائضا قياسيا في ميزانيتها للسنة المالية المنتهية في مارس 2008، وذلك في اعقاب فوائض ضخمة تم تكديسها خلال السنوات الثلاث الماضية. وقد اعلنت وزارة المالية مؤخرا ان ايرادات الكويت بلغت 17 مليار دينار كويتي - أي ما يوازي 60٪ من الناتج المحلي الاجمالي خلال الاشهر الاحد عشر الاولى من السنة المالية 2008/2007، وبزيادة نسبتها 18.2٪ عما كانت عليه في السنة المالية السابقة. وقد استمد النمو القوي للايرادات العامة زخمه من الايرادات النفطية المتعاظمة والذي بلغ 17.6٪ لتصل الى 16 مليار دينار. وقد سجلت الايرادات النفطية خلال الاحد عشر شهرا الاولى من السنة المالي 2008/2007 نموا تجاوز ضعف التقديرات الواردة في الميزانية الحكومية للسنة المالية بكاملها.

وتجدر الاشارة الى ان الكويت تضع ميزانيتها السنوية مستخدمة سياسة بالغة التحفظ في سعر برميل النفط الذي تقدره بواقع 36 دولارا في حين يقارب السعر الحالي 100 دولار للبرميل. وفي الوقت ذاته بلغت المصروفات الحكومية للسنة المالية حتى نهاية يناير 6.6 مليارات دينار او 24٪ من الناتج المحلي الاجمالي، والذي يقارب نصف التقديرات في الميزانية للسنة المالية بكاملها. ونتيجة لذلك، فقد رحلت الكويت فائضا ماليا ضخما بلغ 10.5 مليارات دينار او 37٪ من الناتج المحلي الاجمالي خلال الاشهر الاحد عشر الاولى من السنة المالية 2008/2007. واذا اخذنا اسعار النفط المرتفعة في الاعتبار، فاننا نقدر ان الايرادات قد ارتفعت بنسبة 23٪ اما نمو المصروفات فربما يكون اكثر اعتدالا اذ بلغ 4٪ لينتج عن ذلك فائض قياسي يقدر بنحو 8.4 مليارات دينار او حوالي 27٪ من الناتج المحلي الاجمالي تم ترحيله للسنة المالية 2008/2007.

تقديرات محافظة جدا

وعلى غرار الممارسة الاعتيادية في مثل هذه الحالات، فقد تبنت الكويت سياسة مفرطة في التحفظ فيما يتعلق بتقدير ايرادات الميزانية، التي تغطي السنة المالية من ابريل 2008 الى نهاية مارس 2009، وتظهر عجزا قدره 6.4 ملايين دينار كويتي او ما يعادل 18٪ من الناتج المحلي الاجمالي. وعلى جانب الايرادات، فان السلطات تقدر الايرادات النفطية للسنة المالية 2009/2008 بما يوازي 12مليار دينار او 33٪ من الناتج المحلي الاجمالي مفترضة سعر برميل النفط بواقع 53 دولارا، وعلى اساس ان الانتاج اليومي من النفط 2.2 مليون برميل، وكلا الرقمين متحفظان للغاية من وجهة نظرنا. اما المصروفات فقدرت بمبلغ 18مليار دولار او 51٪ من الناتج المحلي الاجمالي في حين تم تخصيص مبلغ 1.3 مليار دولار لصندوق احتياطي الاجيال المقبلة التابع للدولة.

واذا ما استمرت الاتجاهات التي سادت في الاونة الاخيرة على حالها، فان الايرادات الفعلية ستتجاوز بسهولة المبالغ المقدرة وستتراجع المصروفات الفعلية الى ما دون المصروفات الحكومية المقدرة في الميزانية. وتجدر الاشارة الى ان العجز في ميزانية السنة المالية 2008/2007 كان مقدرا بمبلغ 3.8 مليارات دولار لان السلطات المعنية قدرت سعر برميل النفط بواقع 36 دولارا فقط.

ونقدر في الوقت الحاضر ان المصروفات الحكومية سترتفع بواقع 20٪ خلال الاشهر الاثني عشر المقبلة، ومع ذلك فان مجموعة من العوامل من اهمها انتاج النفط بمستويات اعلى، وفقا للزيادة التي اقرتها منظمة اوبك على حصص الانتاج اواخر العام الماضي، وتصاعد اسعار النفط العالمية الى معدلات قياسية، ستؤكد على ان ايرادات الميزانية الكويتية ستتجاوز مرة اخرى الارقام المقدرة بفارق كبير جدا. ونتوقع ان يبلغ الفائض الناجم عن ذلك 22٪ من الناتج المحلي الاجمالي للسنة المالية 2009/2008.

افتتاح ازدواجية طريق 18 نوفمبر في احتفالات العيد الوطني الـ 38

مسقط/العمانية:

أكد مصدر مسئول فى بلدية مسقط أن الأعمال الإنشائية لمشروع ازدواجية طريق 18 نوفمبر بلغت حتى الآن 15 بالمائة منه والعمل جارى لاستكمال الأعمال الإنشائية المتبقية من المشروع وقال : إن مسار الطريق الذي يبلغ طوله 6 كيلومترات يبدأ من دوار مركز صحي الغبرة التابع لوزارة الصحة وينتهي عند الدوار القريب من نادي الطيران وسيتم ربطه بالطريق الحالي المزدوج المؤدي إلى منطقة الموالح والحيل الشمالية بولاية السيب وأضاف المصدر أن الطريق تم تصميمه وفق مواصفات عالية الجودة ومتعارف عليها عالميا فى مجال إنشاءات الطرق حيث سيشتمل على جزيرة وسطية وأكتاف جانبية مرصوفة بعرض مترين وعبارات صندوقية كبيرة لتصريف مياه الأودية والأمطار وأعمال تشجير وبستنة كما أن الدوارات الثلاثة القائمة سيتم تحويلها إلى تقاطعات بإشارات ضوئية تسهيلا على مستخدمي الطريق ومنعا للازدحام المروري وأكد أن هذا الشارع سيكون طريقا مرادفا لشارع السلطان قابوس الذي يربط مسقط العاصمة بمختلف محافظات ومناطق السلطنة فضلا عن كونه يخدم الحركة المرورية ذهابا وإيابا لمستخدمي الطريق من مناطق السيب وبوشر ونوه المصدر المسئول فى بلدية مسقط إلى أنه سوف يتم إنجاز المشروع خلال احتفالات السلطنة بالعيد الوطني 38 المجيد .

مسقط

سلطنة عُمان: انطلاق مشروع مسح مؤسسات الاستثمار الأجنبي

مسقط/العمانية:

بدأت الأعمال الميدانية لمشروع المسح المتكامل لمنشآت الاستثمار الأجنبي لعام 2007م والذي تنفذه وزارة الاقتصاد الوطني ممثلة بالمديرية العامة للإحصاءات الاقتصادية.

حيث ينفذ هذا المسح للعام الثاني على التوالي وسيشمل حوالي 600 منشأة اقتصادية بحيث يغطي جميع المنشآت الرئيسية العاملة في الاقتصاد الوطني والتي بها استثمارات أجنبية مباشرة، بالإضافة إلى المنشآت ذات الاستثمار الأجنبي في المحافظ والمدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية، كما يتضمن المسح المنشآت التي لديها قروض أو ودائع أجنبية، كما سيشمل المنشآت المقيمة بالسلطنة ولديها استثمارات خارج السلطنة.

وسوف يتم خلال المسح جمع بيانات متنوعة من مختلف مؤسسات الاستثمار الأجنبي عن حقوق المساهمين والخصوم والأصول المالية مع غير المقيمين، وقوائم الدخل والتجارة في السلع والخدمات مع غير المقيمين، بالإضافة إلى بيانات عن حجم العمالة والرواتب والأجور المدفوعة.

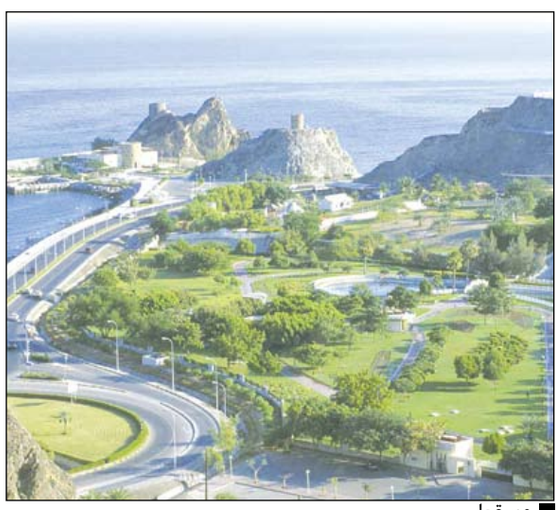
مسقط

دبي تحولت إلى وجهة مالية وسياحية للشرق الأوسط

دبي/متابعات:

قالت صحيفة «ميامي هيرالد» إن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، استطاع، برؤيته الثاقبة، تحويل دبي إلى وجهة مالية وسياحية في الشرق الأوسط.

وأضافت الصحيفة إن مجالات الاستقطاب في دبي تتضمن خلوها من الضرائب، ومناطقها التجارية الحرة، حيث يحق للشركات الأجنبية التملك دون شركاء مواطنين، والأجانب (كما ذكرت الصحيفة) موضع ترحيب بدبي.

وحسب ما قال عيسى كاظم، رئيس مجلس إدارة بورصة دبي، فإن الناس يأتون إلى دبي لكسب المال، مضيفاً أن هذا هو سر قوة دبي، وأشارت «ميامي هيرالد» إلى أن قرابة 1,6 ملايين سائح، زاروا دبي في عام 2006، مقارنة بنحو 6,8 ملايين سائح زاروا مصر، بلد الأهرامات، وفقاً لمنظمة السياحة العالمية، ولاستيعاب تلك الأعداد المتزايدة من القادمين فإن دبي تعمل في بناء مطار جديد سيكون الأكبر في العالم، حال الانتهاء من بنائه في عام 2012.

والى جانب ذلك كله فإن مئات الشركات، القادمة من الولايات المتحدة، ومن بينها شركة الملكية الخاصة «كارلايل جروب» وجولدمان ساكس جروب، كبرى شركات الأوراق المالية في العالم، إلى سيتي جروب أكبر البنوك الأميركية، ومايكروسوفت كبرى شركات تصنيع البرمجيات في العالم، أسست مكاتب ووحدات لها في دبي، كما اتخذ «ديفيد ليسار» الرئيس التنفيذي لهارتون، شركة خدمات النفط الأميركية دبي مقراً له قادماً من هيوستون.

وقال مارك موبوي الذي يشرف على نحو 47 مليون دولار في إدارة «تمبلتون للأصول» في سنغافورة في وصفه لدبي إنها سنغافورة الشرق الأوسط. فالإمارة توفر حرية الحركة لرأس المال، والسرية المصرفية للمقيمين والقادمين من البلدان المجاورة.

دبي

وعلى النطاق ذاته أكد عارف نقفي المستثمر الباكستاني والرئيس التنفيذي لشركة أبراج كابيتال إن الفضل يعود إلى دبي في الثروة التي حققها قائلاً: «ما كنت لأحقق عشر ما حققته لولا وجودي في دبي». ونقفي الذي جاء إلى دبي عام 1994، يدير الآن شركة أبراج كابيتال وتتضمن الأصول التي يديرها حصصاً في مشافٍ تركية وصيدليات في السعودية، وشركة لإصلاح الطائرات في الأردن.

متفرقات

البحرين تطمح لاجتذاب أصحاب المليارات إلى أسواقها

المنامة/متابعات:

تطمح مملكة البحرين لاستقطاب عدد من أثرياء العالم ومشاهيره للاستثمار فيها؛ حيث وجهت بالفعل الدعوة لـ16 من أصحاب المليارات لإقامة مشاريع لهم في البلاد.

وكشف الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادي البحريني الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة أن المجلس عرض على أكثر من 16 شخصا من كبار المستثمرين الذين تتجاوز ثروتهم المليار دولار الاستثمار في لمملكة، تزامنا مع حدث الفورمولا واحد، وفقا لما نقل عنه الصحفي أمير البقالي في جريدة الأيام البحرينية يوم السبت -5-4-2008.

وأكد آل خليفة أن أحد المليارديرات، وهو هندي ويمتلك فريق فورس انديا، يتواجد حاليا في مملكة البحرين برفقة ٥ آخرين من أجل دراسة بعض المشاريع بالمملكة.

وأضاف أن مجلس التنمية الاقتصادي يمتلك الخبرات القادرة على تسويق الاستثمار بالمملكة والعمل على إيجاد الأرضية الصالحة للاستثمار من خلال مختلف البرامج والفعاليات.

وأكد أن مجلس التنمية الاقتصادي يقوم من خلال هذه التحركات على ربط الاستثمار الأجنبي مع القطاع الخاص بالمملكة والعمل على رفع مكانة البحرين الاقتصادية بحيث إن حدث الفورمولا واحد ليس مرتبطا كليا بالجانب الرياضي وإنما له صلة مباشرة بالجانب الاقتصادي.

وأوضح آل خليفة أن حلبة البحرين الدولية حققت عوائد مالية جيدة مقارنة بالسنوات الفائتة بحيث توزعت هذه العوائد بين عوائد مباشرة وأخرى غير مباشرة.

وأضاف « أن من بين العوائد المباشرة ازدياد مبيعات التذاكر فيالعام الجاري مقارنة بالأعوام الأربعة الفائتة وكذلك العوائد المادية للفعاليات المصاحبة لمهرجان الفورمولا واحد».

وقال محمد بن عيسى «إن العوائد غير المباشرة ترتبط بالسمعة الجيدة التي اكتسبتها مملكة البحرين من خلال موسم الفورمولا واحد وذلك من خلال إقبال عدد كبير من المستثمرين الكبار على المملكة ومناقشة فتح المزيد من المشاريع، سواء المرتبطة بالحدث أم من خارج إطار الحدث».

وأشار إلى أن البحرين تفتح المجال دائما أمام كبار المستثمرين من أجل وضع تصوراتهم وتقدم لهم

المنامة